

تقرير

خليفة حرب
khalilharb66@gmail.comآمال ومخاوف، ما بين مراكش ونيويورك
ولادة متعشرة لأول ميثاق عالمي للمهاجرين

شهدت مدينة مراكش المغربية في كانون الاول 2018 المحاولة الاولى لصياغة اتفاق عالمي لتنظيم الهجرة. وعلى الرغم من قصص معاناة الملايين حول العالم منذ ارتسمت حدود الدول، فان الوثيقة الموقعة بعد طول انتظار ليست ملزمة، وولدت في ظل انقسام كبير حولها، وشكوك قد تجعلها مجرد بارقة امل خافتة لا اكثر



من مؤتمر مراكش للهجرة.

او الاضطهاد والقمع او بسبب الفقر والحرمان. لكن في المقابل، هناك بند اخر قد يثير رغبة العديد من الدول، اذ تشير الوثيقة في احد نصوصها الى ضرورة خلق الظروف التي تمكن جميع المهاجرين من اثناء المجتمعات من خلال قدراتهم البشرية والاقتصادية والاجتماعية، ودمجهم لدفع التنمية على المستويات المحلية والوطنية والاقليمية والعالمية.

ويعني هذا البند في ما يعنيه ان بعض الدول التي استقبلت المهاجرين، عليها العمل من اجل "دمج" المهاجرين، وهي فكرة تعني بالنسبة الى كثيرين "التوطين". ويتضمن نص مراكش غير الملزم والواقع في 25 صفحة مبادئ تتعلق بالدفاع عن حقوق الانسان والاطفال والاعتراف بالسيادة الوطنية للدول، ويقترح اجراءات لمساعدة البلدان التي تواجه موجات هجرة من قبيل تبادل المعلومات والخبرات

يدعو الى "الحد من العوامل السلبية التي تمنع المواطنين من العيش الكريم في بلدانهم الاصلية". بمعنى اخر، تهيئة الظروف الملائمة بشكل اكبر في الدول التي تخرج منها الاعداد الاكبر من المهاجرين، سواء بسبب الحروب

بسيادتها، فان تطبيق نصوصها تعتمد على تعاون الدول مع الاخذ في الاعتبار الاتفاقات والتفاهات الدولية في هذا الخصوص. لكن البند الاكثر اغراء ربما بالنسبة الى بعض الدول، قديتمثل في النص الذي يدعو الى "الحد من العوامل السلبية التي تمنع المواطنين من العيش الكريم في بلدانهم الاصلية".

تخفيف المخاطر التي يواجهها المهاجرون في طريقهم الى بلدان الهجرة، من خلال احترام حقوقهم الانسانية وتوفير الرعاية اللازمة لهم. الاحاطة بالمجتمعات والدول، وادراك التحولات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتأثيراتها على تفاعلهم الهجرة.

تهيئة الظروف التي تمكن جميع المهاجرين من اثناء المجتمعات من خلال قدراتهم البشرية والاقتصادية والاجتماعية، ودمجهم لدفع التنمية على المستويات المحلية والوطنية والاقليمية والعالمية.

مواجهة التضليل ونبذ خطاب العنف والكرهية في ما يتعلق بالهجرة.

منع الاعتقالات العشوائية في صفوف المهاجرين، وعدم اللجوء الى ايقافهم سوى كخيار اخير.

اهم بنود الميثاق

- الحد من العوامل السلبية التي تمنع المواطنين من العيش الكريم في بلدانهم الاصلية.
- تخفيف المخاطر التي يواجهها المهاجرون في طريقهم الى بلدان الهجرة، من خلال احترام حقوقهم الانسانية وتوفير الرعاية اللازمة لهم.
- الاحاطة بالمجتمعات والدول، وادراك التحولات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتأثيراتها على تفاعلهم الهجرة.
- تهيئة الظروف التي تمكن جميع المهاجرين من اثناء المجتمعات من خلال قدراتهم البشرية والاقتصادية والاجتماعية، ودمجهم لدفع التنمية على المستويات المحلية والوطنية والاقليمية والعالمية.
- مواجهة التضليل ونبذ خطاب العنف والكرهية في ما يتعلق بالهجرة.
- منع الاعتقالات العشوائية في صفوف المهاجرين، وعدم اللجوء الى ايقافهم سوى كخيار اخير.

الدعم المادي والانساني للاجئين، واعادة توطين اللاجئين الذين يحتاجون الى رعاية طبية ملحة، واخيرا خلق الظروف الملائمة في الدول الاصلية للاجئين بما يتيح عودتهم بامان.

ثم جاء مؤتمر مراكش تتويجا لـ 18 شهرا من المفاوضات بين الدول، وذلك في حضور المستشار الامانية انجيلا ميركل التي عانت بلاها الامرين من ازمة اللاجئين، في وقت تتصاعد فيه موجة الاحزاب اليمينية المعادية بشكل عام للمهاجرين في اوروبا، بالاضافة الى الولايات المتحدة نفسها واستراليا، خصوصا بين القوى التي تنادي باغلاق الحدود في وجه اللاجئين.

وفي ظل هذه الهواجس المتعددة الخلفيات، لم يكن من الممكن ابرام اتفاق ملزم للدول، وانما كانت القاعدة الاساسية التي روجت الامم المتحدة على اساسها موقفها من الوثيقة، هو التعاون بين الحكومات والدول لتنظيم الهجرة، اي قوتنتها، وتفعيل ادارة الحدود، والحد من عبور الحدود بطريقة غير قانونية.

بمعنى آخر، فان مؤتمر مراكش استند الى فكرة ان اتفاق جنيف الخاص باللاجئين الذي اعتمد عالميا في العام 1951، يعاني من ثغرة اساسية. وصحيح ان هذا الاتفاق ينص على حق اللجوء للاشخاص الذين يفرون من بلادهم بسبب الحروب او الاضطهاد، ونيل حقوقه الاساسية للحياة في بلد اللجوء، الا انه لا يضع معايير محددة وواضحة لكيفية تعاون الدول في ما بينها لتنظيم مساعدة اللاجئين.

ولأن لا بند ملزما في وثيقة مراكش، حتى لا تشعر اي دولة بحساسية المساس

موجودة، ويجب ان يتم تدبيرها على نحو افضل. انه لمصدر عار لنا جميعا ان يلقي 60 الف مهاجر حتفهم في رحلات خطيرة خاضوها سعيا الى الهجرة منذ العام 2000.

واكد ان الوثيقة "خريطة طريق لمنع المعاناة والوفوس"، محاولا تبديد التقديرات القائلة بانها تمس سيادة الدول بالقول انها اوها، ومعتبرا ان الوثيقة تعتمد على التعاون الدولي وتنظيم الهجرة، القائم على اساس مبدأ سيادة الدولة.

المعادلة صعبة لاسباب كثيرة، الى جانب التعقيدات السياسية داخل كل دولة، بالاضافة الى الرقم الكبير للمهاجرين حول العالم، اذ تقدرهم الامم المتحدة بنحو 258 مليون انسان، اي انهم يمثلون 3,4% من مجموع سكان العالم، وتبلغ حصيلة تحويلاتهم المالية حوالي 450 مليار دولار. اما بالنسبة الى اللاجئين، فان تقديرات مفوضية الامم المتحدة للاجئين تقدرهم بنحو 24 مليون لاجئ حول العالم.

وكانت فكرة الوثيقة بدأت بالظهور في العام 2016، عندما كانت قضية اللاجئين تتفاقم الى مستويات غير معهودة، سواء من سوريا او من سواحل افريقيا نحو اوروبا.

في ذلك الوقت، صدر ما عرف باسم اعلان نيويورك الذي ينادي بالتعاون لتقاسم اعباء اللاجئين، ووافقت عليه 176 دولة تحت شعار "اعباء متوازنة وتقاسم المسؤولية" ومن اجل تحقيق اربعة اهداف اساسية هي تخفيف العبء عن الدول التي استقبلت اعدادا كبيرة من اللاجئين مثل لبنان وتركيا والاردن، وتعزيز

بعد التصويت على وثيقة مراكش في 11 كانون الاول 2018، صادقت الجمعية العمومية للامم المتحدة رسميا في 19 من الشهر نفسه بغالبية كبيرة على "الميثاق العالمي للهجرة".

بينما نالت الوثيقة تأييد 164 دولة في مراكش، حصلت على مصادقة 152 دولة في نيويورك. اعترضت كما كان متوقعا، الولايات المتحدة والى جانبها المجر وتشيكيا وبولندا، بالاضافة الى اسرائيل، فيما امتنعت 12 دولة عن التصويت.

وعكست المواقف من وثيقة مراكش، بطبيعة الحال، سياسات الاحزاب الحاكمة في دولها. هناك دول انسحبت بالكامل من المفاوضات، وهناك دول اعترضت على الوثيقة. تفكك ايضا الائتلاف الحاكم في بلجيكا بسبب الخلاف حولها، وعلان رئيس وزراء بلجيكا شارل ميشال (18 كانون الاول 2018) استقالة حكومته (وسط يمين) بعد تسعة ايام من استقالة وزراء قوميين فلامنك يعارضون تأييد بلجيكا ميثاق الهجرة فيما تشهد البلاد تجمعات احتجاج معارضة للهجرة والمهاجرين.

على مستوى العالم، هناك معارضون اعتبروا ان الوثيقة تمس سيادة دولهم وقراراتهم الداخلية وتشرع الابواب على مصراعها لتدفق جحافل المهاجرين. وهناك معترضون، من بينهم منظمات حقوقية، قالوا ان نص الوثيقة ليس عادلا بما يكفي، ومبهما بدرجة لا توفر الحماية اللازمة للمهاجرين. بين هذا وذاك، حاول الامين العام للامم المتحدة انطونيو غوتيريش ان يوازن المعادلة الصعبة.

قال غوتيريش ان "الهجرة ستظل دائما

الامم المتحدة عن الهجرة

منذ الازمنة الاولى والبشرية في حالة تحرك وتنقل. بعض الناس ينتقلون بحثا عن العمل او لاسباب اقتصادية، ومنهم من يهاجر للانضمام تلى افراد عائلته او سعيًا الى تحصيل اكايمي. بينما ينتقل اخرون هربًا من الصراع او الاضطهاد او الارهاب او انتهاكات حقوق الانسان، وبعضهم يهاجر بسبب اثار تغير المناخ والعوامل الطبيعية والبيئية الاخرى.

تفوق اعداد من يعيشون في بلدان غير التي ولدوا فيها اليوم اي احصائيات مضت. في عام 2017، بلغ عدد المهاجرين 258 مليون شخص، مقارنة بنحو 173 مليونًا في عام 2000. ويعتقد ان نسبة المهاجرين من سكان العالم اعلى بقليل من تلك المسجلة على مدى العقود الماضية، اي ما يزيد عن 3.4% في عام 2017، مقارنة مع 2.8% في عام 2000 و2.3% في عام 1980.

ويهاجر العديد الى بلاد خارج نطاق الاختيار، وغالبيتهم يهاجر بسبب الضرورة. هناك ما يقرب من 68 مليون مشرد قسري، بما في ذلك اكثر من 25 مليون لاجئ و3 ملايين طالب لجوء واكثر من 40 مليون مشرد داخليا.

وشكلت المهاجرات 48% من هذا التعداد. ويقدر عدد الاطفال بنحو 36.1 مليون طفل مهاجر، و4.4 مليون طالب دولي، و150.3 مليون عامل. ويقوم 31% من المهاجرين في قارة آسيا و30% في اوروبا، و26% في الاميركيتين، و10% في افريقيا، و3% في البلدان الجزرية.

وذكر بيان صادر عن البعثة الدبلوماسية الاميركية لدى الامم المتحدة ان "القرارات حول امن الحدود في شأن من يتم السماح له بالاقامة قانونا او الحصول على الجنسية، هي من بين القرارات السيادية الاكثر اهمية التي يمكن ان تتخذها دولة ما".

وكانت مفاوضات الامم المتحدة التي اختتمت في 13 تموز 2018، شهدت تأييد اكثر من 170 دولة، لكن مع بدء مسار مؤتمر مراكش انسحبت دول كانت من الموافقين هي، النمسا واستراليا وتشيلي وتشيكيا وجمهورية الدومينيكان والمجر وليتوانيا وبولندا وسلوفاكيا، في حين قررت سبع دول اخرى التمهّل لاجراء المزيد من المشاورات في حكوماتها، وهي بلجيكا وبلغاريا واستونيا وابطاليا وسلوفينيا وسويسرا بالاضافة الى اسرائيل.

اشتكى منتقدون من ان وثيقة مراكش، شأنها ان تفتح الابواب امام موجات هجرة من الصعب السيطرة عليها. اما المانيا، فقد رأت في الوثيقة محاولة اممية الطابع لمواجهة خطر الهجرات غير المشروعة، وجرائم الاتجار بالبشر.

وراقب الجميع موقف الولايات المتحدة التي انسحبت من المفاوضات التي سبقت مؤتمر مراكش برعاية الامم المتحدة، ثم حاولت بحسب دبلوماسيين التأثير على قرارات دول اخرى قبل التصويت في الجمعية العمومية للامم المتحدة. سبق لواشنطن ان اعلنت رفض اي شكل من اشكال الحوكمة العالمية، مشددة خصوصا على ان الميثاق "لا ينسجم مع القانون الاميركي وسياسة الشعب الاميركي ومصالحه".



انفوغراف من موقع الامم المتحدة.

عدد اللاجئين والمهاجرين

في كل أنحاء العالم بين ٢٠١٥ و ٢٠١٥



عن الموقع الالكتروني للامم المتحدة.

نحو 25 الف شخص خلال الاسابيع الماضية من المهاجرين الذين حاولوا عبور حدودها. هكذا تضاربت المواقف من الوثيقة. منظمة العفو الدولية على سبيل المثال، اعتبرت ان من المؤسف ان يكون "تطبيق الميثاق رهين حسن نيات الدول التي تدعمه طالما انه غير ملزم". اخرون اعتبروا ان الوثيقة لا تضمن حصول المهاجرين على الخدمات الانسانية الاساسية، بينما

ودمج المهاجرين، كما ينص على منع الاعتقالات العشوائية في صفوفهم وعدم اللجوء الى ايقافهم الا اذا كان خيارا اخيرا. وهذه النقطة الاخيرة اثارت حنق الولايات المتحدة تحديدا التي سجل انها احتجزت

من موقف لبنان

• لبنان اكد على ضرورة التمييز بين الاتفاق الخاص بالهجرة المنظمة والاتفاق الخاص باللاجئين، لاختلاف طبيعة الاتفاقيين واطرها القانونية، كذلك موقفنا المشدد على الطابع غير الالزامي لهذه الوثيقة، واحترامها سيادة الدولة وخصوصياتها في تحديد سياساتها الوطنية واولوياتها المتعلقة بالهجرة.

• لبنان بانسانيته استقبل الهاربين من عصابات الهاجانا في فلسطين ومجموعات الارهاب في سوريا وتحمل الابعاء والخسائر منفردا، وهو يستحق ان يقف الجميع احتراما له، لا ان يحاول الكثيرون أن يوقفوا سيول اللاجئين داخل ارضهم في انتظار حل سياسي، فيدفع لبنان وحيدا ثمن الحرب وثمر الحبل.

• انا هنا لاناشدكم بأن الحل الوحيد للنزوح الجماعي هو في العودة لامنة والكرامة والمستدامة والمرحلة للنازحين السوريين الى بلادهم، وكل حل آخر سوف يبقي الخنجر في قلب لبنان والسكين على اعناقكم.

مما اعلنه وزير الخارجية والمغتربين في حكومة تصريف الاعمال جبران باسيل في كلمة لبنان في مؤتمر مراكش:

• الهجرة اذا احسنا ادارتها تؤدي الى تنوع حضاري، وتكون مصدر غنى وسلام لبلداننا، واذا اسأنا التحكم بها وتركتنا من دون ضوابط تؤدي الى فوضى حضارية وتكون مصدر تصادم وقتال لشعبنا.

• الهجرة خيار، اما اللجوء فقسري، وقبول الهجرة حق سيادي للدول المضيفة. اما اللجوء فمفروض عليها. الهجرة طموح اما اللجوء فيأس. الهجرة بحث عن ارض الاحلام، اما اللجوء فبحث عن الامان. الهجرة تنوع، اما اللجوء فمس بالتنوع. الهجرة ساهمت في عظمة الدول، اما اللجوء فساهم في تخريبها وانحطاطها.

• ضرورة عدم الخلط بين حقوق الانسان مهما كان، وبين سيادة الدولة ومصالحه شعوبها مهما كلفت. اللجوء له حقوقه الانسانية من دون ان تعطيه هذه الصفة حقوقا على الدول او مس سيادتها.

ايدت الوثيقة 164 دولة في مراكش، و 152 دولة في نيويورك

الولايات المتحدة ابرز المعارضين

غوتيريش: الهجرة دائما موجودة ويجب ان يتم تدبيرها